

الجامعات السعودية وتخصص اقتصاديات قطاع البر (برنامج مقترح)

د. سعد بن حمدان اللحياي

مدرس

كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم

القرى

مملكة العربية السعودية

د.محمد بن حسن الزهراني

مدرس

كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم

القرى

مملكة العربية السعودية

المستخلص

تناول الدراسة تصميم برنامج تعليمي مستحدث في تخصص اطلقت عليه الدراسة "اقتصاديات البر" وهو برنامج أكاديمي مهني يركز في تكوين مقرراته على الالتقاء البيئي لتخصصات في العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، ويتمحور في بناء مناهجه التدريسية على مبدأ التكامل المعرفي الذي عرف في نظرية التقريب/ التوجيه الإسلامي للعلوم، ويستهدف سد ثغرة في سوق الخدمات التعليمية بالمؤسسات التعليمية العالية، وفي سوق العمل حيث مؤسسات ومنظمات قطاع البر – القطاع الثالث – بإعداد كوادر مؤهلة في إدارة اقتصاديات هذه المؤسسات. ويمنح البرنامج شهادة في تخصص "اقتصاديات قطاع البر".

الكلمات الدالة: البرنامج التعليمي، الاقتصاد الإسلامي، القطاع الثالث، البرامج التعليمية في الاقتصاد الإسلامي.

1. المقدمة

لقد شهدت مؤسسات / ومنظمات قطاع البر، منذ عدة سنوات تزايداً في الحجم (السكران، 1430هـ، ص168.164، زيدان، 1430هـ، ص625.622، مشهور، 1430هـ، ص752.751، 581.579، فطاني، 1429هـ، ص126.125، العمر، 1436هـ، ص6، الحوراني، 1429هـ، ص89.88، 91) ويُعزى ذلك التطور إلى متغيرات سياسية، واقتصادية، وإلى دور الفكر الاقتصادي الإسلامي، ببعث الحياة، وتفعيل وظيفة الوقف من خلال تكتيف الاهتمام باقتصاديات الوقف، ومدى إسهام هذه المؤسسة الإسلامية في تعزيز قوة دور المؤسسات الخيرية في المجتمع الإسلامي، وكذلك عمد إلى المسؤولية الاجتماعية؛ ليحيلها إلى أنها من ضمن أعمال البر، وأن لها وجوداً تاريخياً في الحضارة الإسلامية، بل وأكثر من ذلك قدم منتجات مالية (فطاني، 1429هـ، ص66.65، الدخيل، الجاسر، 1435هـ، ص45.44، 117.112، ابوغدة، 1430هـ، ص243.230، صقر، 1430هـ، ص489.488، الأشوح، 1430هـ، ص584.587)، تُسهم في زيادة درجة قوة فاعلية مؤسسات، منظمات قطاع البر (1)

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 1 (2019)

ورقة بحث منتظمة نشرت في 2019/3/31

البريد الإلكتروني للباحث: mohammed.zahrani@yahoo.com

حقوق الطبع والنشر © 2017 أساء المؤلفين. هذه مقالة الوصول إليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الإبداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4.0

هذا إلى جانب الدعم الحكومي لحكومة خادم الحرمين الشريفين مثلاً تُقدم لها الدعم

ومنها ... نقص القوى العاملة، والقدرات الإدارية المحدودة" (عفيف، 1438هـ، ص1). في حين أن دراسة رابعة دعت في نتائجها إلى: "ضرورة اعتماد كفاءات متخصصة، وهذا لضمان الجودة والفعالية في إدارة الأوقاف الجزائرية" (صالح، 2014م، ص158-157) وتشهد دراسة مسحية على واقع كيانات الجمعيات الخيرية في

جهة مقابلة لتحديات، حيث تزايد في حجم وتنوع احتياجات المستفيدين، مع تقلبات/تذبذبات في الموارد المالية، وهو ما يعني ضعف في كفاءة وفاعلية هذه المؤسسات، لعدم القدرة على الوفاء بأهدافها سواء جهة المستفيدين، و في ناحية تثير مواردها المالية - نقدية / عينية - وحيث أن الفاعل (العنصر/المورد) البشري المؤهل يمكن أن يكون من أحد الحلول التي تستجيب لتلك التحديات، جاءت هذه الدراسة لمعالجة هذه المشكلة ذات الجهتين: جهة المؤسسات/ منظمات الأعمال الخيرية، فالمؤسسات تريد رفع مستوى كفاءتها، وفعاليتها، وتفتقد إلى الفاعل(الكادر) البشري المؤهل الذي يمكن له القيام بتلك المهام، وتحقيق تلك الأهداف. والتعلم الجامعي في حاجة إلى التأسيس لبرنامج تعليمي يلي بكل دقة الاحتياجات الوظيفية في تلك المؤسسات. ويمكن تحديد المشكلة في: غياب برنامج تعليمي متخصص في اقتصاديات مؤسسات/ ومنظمات قطاع البر.

1.2 سؤال الدراسة

يعد السؤال الكلي في هذه الدراسة هو:

أ. كيف يمكن صناعة برنامج تعليمي يلي الاحتياجات الوظيفية الاقتصادية في مؤسسات / منظمات قطاع البر؟ ويتفرع عن هذا السؤال الكلي الجزئيات التساؤلية الآتية:

ب. ما متطلبات العمل الوظيفية الدائرة في اقتصاديات البر؟

ت. ما المتطلبات المعرفية، والمهارية، والقيمية التي تفي باحتياجات مؤسسات قطاع البر في ذلك المجال؟

ث. كيف يمكن تحويل تلك المتطلبات المعرفية، والمهارية، والقيمية في منتج مقررات مستقلة بذاتها، أو على شكل مفردات في مقررات مدمجة؟

ج. كيف يمكن استخراج المعارف النظرية والعملية من منتجات حقل الاقتصاد الإسلامي؟

1.3 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى الأهداف الآتية:

الهدف الرئيس: الذي يتجسد في صناعة برنامج تعليمي يلي الاحتياجات المعرفية، والمهارية في مجال اقتصاديات قطاع البر.

ويتفرع عنه.

أ. الإسهام في رفع كفاءة أداء مؤسسات / منظمات قطاع البر.

مصر على أن أشكال الإدارة التقليدية للوقف تعاني من: "مشكلات عدم وضوح مهمة إدارة الوقف، وعدم علاقة تخصص ناظر الوقف، والعاملين بالمهام المطلوبة" (خفاجي، 2017م، ص 13) وتكشف دراسة عن واقع العمل التطوعي بالملكة العربية السعودية عن جانب الضعف في القوى العاملة في تلك المؤسسات الخيرية حيث نقص الكفاءة التي تعود في نظر الدراسة الحالية إلى عدم تخصص القائمين والعاملين فيها بالإدارة الاقتصادية للموارد المالية (نقدية/ عينية) فتذكر في نتائجها إلى أن: "العمل الخيري له جانبين: جانب إشرافي، وجانب تنفيذي، وأن العمل التطوعي في المملكة ينصب جلّه على الجانب الأول، بينما يحتاج الواقع إلى تنمية الجانب الآخر" (مظاهري، 1427هـ، ص 211) ومن الدراسات التي استخلصت من دراسات سابقة نتيجة مفادها: "ورغم الدور الهام الذي تقوم به الجمعيات والصناديق الخيرية، إلا أنها لا تزال تواجه جملة من المعوقات والصعوبات التي تؤثر سلباً على أدائها... (منها) طبيعة هيكلها التنظيمية والإدارية، وبرامج عملها، وطبيعة الكوادر العاملة فيها" (ابراهيم، 2014م،

ص9، عبدربه، 2014م، ص4140) وفي دراسة مسحية قامت بها الغرفة التجارية والصناعية بالرياض ذكرت: "أن العمل الخيري يعاني من الارتجالية وقلة التنظيم.

وضعف الخبرة العملية في مجال الأعمال الخيرية ولذلك توصي بتبني هذه المنظمات برامج تدريبية لرفع مستوى أداء العاملين بها" (مركز البحوث، 1421هـ، ص 21) وتشير

إلى غياب: "الإدارات المتخصصة" (مركز البحوث، 1421هـ، ص 19) ويبين معنى ذلك الغياب في جزء منه دراسة التلمة حيث يقول: "من التحديات داخل العمل

الخيري ما يدخل في مفهوم تنمية الموارد المالية، فلا يزال هذا الموضوع يشغل هم العاملين في المجال الخيري" (التلمة، 1431هـ، ص 11) ودون شك أن وجود هذا

المعوق يسهم في تدني مستوى الكفاءة الاقتصادية، والاجتماعية لمؤسسات البر²، وذلك باعتبار أن الفاعل (العنصر/المورد) البشري يأتي في مقدمة عناصر الكفاءة، بل

وفي ضوء الدراسات التي أعادت الاهتمام بالفاعل(المورد) البشري، يُعتبر الاستثمار في هذا المورد من أحد عوامل رفع كفاءة المؤسسات، وتعزيز قدراتها التنافسية. ومن

أهم نشاطات الاستثمار في الفاعل (المورد) البشري التكوين العلمي عبر البرامج التعليمية الأكاديمية.

1.1 مشكلة الدراسة

إن الواقع يشهد بعدم وجود برنامجاً أكاديمياً في المؤسسات التعليمية الجامعية، يستجيب لاحتياجات مؤسسات/منظمات الأعمال الخيرية، التي تواجه تغييرات عديدة تمثل من

ح. ومن روافد أهمية الدراسة الحالية أن هذا البرنامج التعليمي الذي يستجيب لواقع سوق العمل، ولقطاع مستمر في التناهي، سواءً على مستوى ارتفاع عدد مؤسساته، أو على مستوى هجوم مؤسساته القائمة، سيحلّ مشكلةً من جهة، وتهديدًا من جهة لأقسام الاقتصاد الإسلامي، ألا وهو انخفاض حجم الطلب عليها، أي الالتحاق بها - فوجود هذا البرنامج في شكل مسار يتفرع من شجرة علم الاقتصاد الإسلامي، سيكافح تلك الظاهرة التهديدية لوجود علم الاقتصاد الإسلامي.

خ. وجود برنامج تعليمي مختص في إشباع احتياجات مؤسسات / منظمات قطاع البر، سيُسهم في زيادة الوعي المجتمعي بالدور الفاعل الذي تقوم به تلك المؤسسات. د. تعتبر الدراسة الحالية الدراسة الأولى في تصميم برنامج تعليمي أكاديمي في تخصص أسمته الدراسة "اقتصاديات قطاع البر".

1.5 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي للأدبيات العلمية، التي تناولت المؤسسات الخيرية، كظاهرة إدارية، واقتصادية، واجتماعية، ثم عمدت الدراسة إلى المنهج الاستقرائي والاستنباطي، استقراء الاحتياجات المعرفية، والمهارية، التي يمكن التمحور حولها إما في شكل منطقة مركزية، وإما في شكل محددات تصميمية، ثم استنباط ككل معرفية نظرية، وعملية يمكن أن تكون بذاتها مادة معرفية مستقلة، أو مادة معرفية مندمجة في أحد المقررات الدراسية المتعامل معها تعليمًا، وتدريبًا في أقسام الاقتصاد والتمويل والمحاسبة والإدارة.

1.6 الدراسات السابقة

يشير الباحثان بدايةً إلى أنه لا توجد، وتقصّد بالوجود هنا المادي، لا الوجود الذهني، ولا الوجود الدعوي، أي الدعوة لإيجاد دراسات سابقة في المجال ذاته، وحتى على مستوى دوائره، فلا وجود لبرنامج تعليمي لتخريج أخصائي في اقتصاديات البر، ولا وجود لدوائر تحدد في أي شكل المعارف النظرية المتحوّلة، والمستخرجة من حقل الاقتصاد الإسلامي وفروعه التطبيقية، ودليل ذلك أن هذه الدراسة صنعت برنامجها التعليمي على أسس غير تقليدية في صناعة البرامج الأكاديمية، كتصميم "المنطقة المركزية" و"محددات التصميم الهندسي"، بل وغير مسبوق على مستوى مسميات المقررات، وعلى مستوى استحداثها، والأقل نوعًا في الاستحداث مفردات بعض المقررات، وبالإجمال يصبح البرنامج بكليته غير مسبوق على أن ذلك لا ينفي قيام الدراسة بالاستثمار، وتوظيف الموارد المعرفية القائمة في تلك الأدبيات للكشف

ب. تخريج الأخصائي في اقتصاديات البر.

وحتى يمكن الوصول إلى تحقيق الهدف الرئيس، لابد من المرور على عناصره المكوّنة لسياقه الشمولي / العمومي، والمتمثلة في:

ت. التعرف على المنطقة المركزية في برنامج تعليمي تنحصر مهمته في تخريج أخصائي محمي في اقتصاديات البر.

ث. التعرف على الاحتياجات المعرفية لأخصائي اقتصاديات البر.

ح. التعرف على المهارات التي يستلزم توفرها في أخصائي اقتصاديات البر.

1.4 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الروافد الآتية.

أ. ضرورة عقدية وحضارية، وذلك أن وجود مؤسسات / ومنظمات تقوم بأعمال خيرية، تُحيي سنة، وتؤدي واجبًا، فأما السنة فهي إحياء مؤسسة الوقف، وأما الواجب فهو التكافل، وذلك بتحصيل الزكاة، والصدقات، وإتقانها في أوجه الاستحقاق الشرعية، ومن هنا يتولد عن عمل تلك المؤسسات قيم التراحم والتماسك على مستويات عدة: سياسية، واجتماعية، وتحقيق العدالة.

ب. ومن روافد أهمية هذه الدراسة استجابتها للحاجة لبناء فواعل (كؤادر) بشرية متخصصة في مجال اقتصاديات مؤسسات قطاع البر.

ت. إن توفير الفاعل (الكادر) البشري المؤهل والمتخصص في اقتصاديات قطاع البر، يعد من أهم العوامل التي ستؤدي - بمشيئة الله تعالى - إلى تحسين/رفع كفاءة مؤسسات / منظمات قطاع البر في تحقيق أهدافها، بل وغاياتها السامية.

ث. تفادي الآثار السلبية التي تنتج من واقع النقص، والتقصير على مستوى كفاءة أداء مؤسسات / منظمات قطاع البر؛ لعدم وجود برنامج تعليمي يلبّي احتياجات القطاع من جهة، ويتوافق مع التطورات الاقتصادية، ولاسيما في بعدها التمولّي من جهة أخرى.

ج. عجز الأقسام القائمة في كليات العلوم الاقتصادية والمالية والإدارية عن تلبية احتياجات مؤسسات / منظمات قطاع البر؛ وذلك أن تصميم برنامج تعليمي يُوفي بتلك الاحتياجات ينبغي أن يقوم على أساس الاندماج، والانصهار، بين علوم النقل، وعلوم العقل، ومن هنا يتولد لهذا البرنامج مزية تنافسية مُتولدة عن تلك المزية النسبية.

1430هـ، ص 730.729، 750.749، 756.753، الكيسي، 1427هـ، ص 75، الحوراني، 1427هـ، ص 16.14) وفي كتاب "السيطرة الصامتة" للباحثة البريطانية "نورينا هيرتس" يوجد: "هناك أكثر من تريليون دولار تستثمر الآن في الولايات المتحدة، في محافظ مداره تستخدم إستراتيجية استثمار اجتماعي.... وفي بريطانيا انفجرت استثمارات الجمهور البريطاني الخيرية من لا شيء - تقريباً - في العام 1980م إلى ما يزيد على 2، 8 مليار جنيه إسترليني، مع الإعلان - شهرياً تقريباً - عن صناديق خيرية، وتشير التوقعات إلى أن هذه الصناديق ستضاعف ثلاث مرات خلال السنوات الخمس القادمة. وفي أستراليا يعد الاستثمار الخيري أسرع القطاعات نمواً في سوق الصناديق المدارة، مع انضمام شركات كبرى إلى هذا الاتجاه، وخلال السنتين الأخيرتين تضاعف تدفق الأموال في ألمانيا إلى الصناديق الخيرية والبيئية 36 ضعفاً" (نقلا عن السلومي، 1430هـ، ص 70، انظر: عبيشات، 2015م، ص 53، مشهور، 1427هـ، ص 13-11، رشيد، 2013م، ص 11-15). وفي هذا السياق يؤكد "كريستوفر" في كتابه "تنمية القطاع الثالث على: أن واحداً من أهم الأسباب لتوجيه الاهتمام، نحو القطاع الثالث، أنه أكبر القطاعات تنامياً في الاقتصاد الأمريكي، فعلى المستوى الوطني يشكل 10% من مجمل النشاط الاقتصادي تقريباً" (نقلا من السلومي، 1430هـ، ص 69، فطاني، 1429هـ، ص 85، 99-98، 105-103، 122.113) ويؤكد على ذلك عدد من الدراسات المسحية، أجريت على عدد من دول العالم وإلى هذا يشير "جيريمي ريفكين" بقوله: "وفي حين أن القطاع الثالث متطور بصورة جيدة في الولايات المتحدة، تجده يشكل قوةً يحسب لها حساب في بلدان أخرى حول العالم أيضاً. وفي مسح غطى اثنين وعشرين دولةً، أجراه مركز دراسات الجمعيات المدنية في جامعة هوكنز سنة 1998م، وجد أن القطاع الثالث يشكل صناعةً مردودها السنوي 1,1 تريليون دولار، ويستخدم ما يعادل 19 مليون شخص مدفوع الأجر بدوام كامل. وبشكل الإفاق بالقطاع غير الربحي في هذه الدول الاثنتين والعشرين ما معدله 4,6% من الدخل القومي العام، ويمثل 10% من مستخدمي الخدمات. وإذا ما كان القطاع الثالث في هذه الدول الاثنتين والعشرين اقتصاداً قومياً منفصلاً فسيكون ثامن أكبر اقتصاد في العالم" (جيريمي ريفكين، 2009م، ص 444-445) ولهذا وجدت حكومات العالم المؤمنة بعقيدة السوق، والحكومات التي لديها قناعات سياسية بتعاليم تلك العقيدة، في المؤسسات اللاربحية سفينة إنقاذ، وأداة لتخفيف حدة الانعكاسات، والنتائج السلبية للتطبيق، من حيث قيامها بتقديم

الاستطلاعي عن تحدي / مشكلة نقص كفاءة الفاعل (المورد) البشري، وندرة وجود الكوادر المؤهلة في تلك الكيانات المؤسسية في القطاع الثالث / قطاع البر.

1.7 محددات الدراسة

أ. تلتزم الدراسة في بناء مضامينها المعرفية، وهندسة بناءها، بمعقدها العلمي، ألا وهو علم الاقتصاد الإسلامي.

ب. تقتصر الدراسة الحالية على هدفها الرئيس، والإجابة عن سؤالها الرئيس، حيث تصمم برنامج تعليمي في اقتصاديات قطاع البر، وهو قيد على الدراسة يخرج من نطاقها البحثي التعرض لمؤسسات قطاع البر من حيث وجودها سواء التاريخي، وفاعلية ذلك الوجود، وكفاءتها التشغيلية ونحو ذلك مما يتعلق بحجم أصولها، وإعدادها.

ت. إن الدراسة الحالية تركز في صناعة البرنامج التعليمي المستحدث على نتائج الدراسات الميدانية السابقة التي تناولت المؤسسات والمنظمات الخيرية، وكشفت عن مدى العجز في مجال القوى العاملة، من حيث الإعداد، والتخصص، والكفاءة.

1.8 خطة الدراسة

لتحقيق تلك الأهداف، ووصولاً إلى تقديم إجابة عن تلك التساؤلات، جاءت خطة الدراسة في مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: البنية التحتية لبرنامج "اقتصاديات البر"

المطلب الثاني: هندسة البناء التعليمي. والله الحمد من قبل ومن بعد.

2. البنية التحتية لبرنامج "اقتصاديات البر"

2.1 مؤسسات البناء التكويني

ستعرض الدراسة في هذه الجزئية للمبررات التي تُؤسس للبنية التكوينية، لبرنامج تعليمي يتجه إلى مؤسسات قطاع البر، وعلى النحو الآتي.

2.1.1 تنامي قطاع البر - القطاع الثالث

يشهد القطاع الثالث في دول العالم نمواً، سواءً على مستوى عدد مؤسساته، ومنظّماته، وعلى مستوى أحجام مشاريعه، وتنوع نشاطاته، وبرامجه" ففي دراسة إحصائية لعام 2005م - أجريت على مستوى الولايات الأمريكية المتحدة - تبين أن مجموع التبرعات والمنح المستلمة، والأصول الثابتة لـ 40% من مؤسسات القطاع الثالث 5,5 تريليون دولار، وأن الثروة الوقفية للصناعة غير الربحية تزيد على 1,8 تريليون دولار، وهي تمثل مجموع التبرعات الخيرية، والأصول الثابتة لعام 2005م" (السلومي، 1430هـ، ص 70.69 الحوراني ص 24.21، محمد، 1430هـ، ص 607، مشهور،

الدراسة أكبر الشركات الخاصة في كل دولة من هذه الدول" (نقلا عن الزبيد، 2011م، ص 9،8، انظر: عبيشات، 2015م، ص54) وبرؤية استشرافية معتمدة على مثل تلك الدراسات، يذهب عالم الإدارة "بتر دركر" إلى القول: "قليل من الناس يعرفون أن قطاع الهيئات التي لا تبغي الربح هو إلى المدى البعيد أكبر صاحب عمل في أمريكا" (البركاني، 1429هـ، ص8). وإذا كانت تلك المتغيرات والعوامل هي التي أدت إلى تضاعف معدل نمو ذلك القطاع في تلك الجغرافيا، فإن تاريخ الحضارة الإسلامية ليشهد بدلائله التجريبية على أن قطاع البرّ ممثلا في مؤسسة الوقف قامت على نظر الآخرة، وطلب البركة في الحياة الدنيا، ولهذا تعاضم دورها، بدليل قيمها على خدمة مرافق عديدة، مما يدل على أن حجم أصولها المالية ولاسما في شقها العيني كبيرة في ذلك الزمن الحضاري (انظر: بوسلمة، ص3، ملاوي، 1430هـ، ص16،13، أبوغدة، 1430هـ، ص254، 273، 276، الدسوقي، 1430هـ، ص649،645، العمر، المعود، 1436هـ، ص18،14، 28،27، 85،82، 97،90) وبعث علم الاقتصاد الإسلامي بدأت البرامج البحثية تتجه إلى مؤسسة الوقف لتفعيل دورها، والتوعية بآثارها، والعمل على تطويرها، والسعي نحو إعادة أملاك الوقف التي اندثرت بفعل الظلم الاستعماري، وعوامل أخرى (انظر: ليلي، 2015م، ص248، عزالدين، 1435هـ، ص162، رشيد، 2013م، ص10،9، محمد، 2013م، ص8،11، مركز البحوث، 1421هـ، ص20) وتدل المشاهدات على تزايد نمو قطاع البرّ في دول العالم الإسلامي، وفي هذا المعنى تقول إحدى الدراسات: "إن المتأمل في مجتمعنا اليوم، يرى تواجداً كبيراً، وانتشاراً واسعاً للمنظمات الخيرية، ويرى دورها الملحوظ في التطور الاجتماعي، والاقتصادي، وفي تدعيم التنمية، حتى أصبحت تشارك في برامج، وخطط التنمية، وفي تنفيذ بعض أهداف وبرامج السياسة السكانية، وكذا في مجالات البيئة وإستراتيجية مكافحة الفقر، وغيرها. وقد أصبح من المتاح للمنظمات الخيرية في بلادنا، العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، والدخول كشريك هامٍ وفعلي في عمليات البناء، والتطوير، وأصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية التي تهتم أفراد المجتمع." (عطية، 2006م، ص9، انظر: حيدر، محمد بن بكار، 2002م، ص9-10، خفاجي، 2017م، ص6، رشيد، 2013م، ص11-15، محمد، 2013م، ص12-15) وفي بلاد الحرمين، حيث المملكة العربية السعودية يحكي واقع قطاع البرّ على نمو في حجمه، وأصوله المالية، ويتعزز ذلك النمو بموقف حكومة خادم الحرمين الشريفين الداعم، والراعي لهذا القطاع، والمشارك في أعماله، ومشاريعه،

الخدمات، والمساعدات، والبرامج في محاولة لإنقاذ الشرائح الاجتماعية التي تدنت مستوياتها المعيشية، فعجزت عن تأمين احتياجاتها الأساسية، وكل ذلك للمحافظة وصيانة الأيديولوجيا الرأسمالية (السلومي، 1430هـ، ص142-150، ص194-195، منصور، 1422هـ، ص38-39) ولأجل هذا أيضا تجد تلك المؤسسات من حكومات الدول الغربية؛ دعماً على مختلف المستويات، ولاسيما النظامية (التشريعية/ القانونية)، وبصفة خاصة في المجال الضريبي، في حين أن مؤسسات وشركات القطاع الخاص تجد في المؤسسات الخيرية أداة تسويقية عالية الكفاءة، حيث الصورة الذهنية، وهو ما يعني في إستراتيجيات تلك الشركات استثماراً ذا جدوى عالية المردودية/ العوائد، ومن هنا زاد معدل نمو الأعمال الخيرية، والأنشطة التطوعية، حتى مثلت مؤسسات / ومنظمات اللاربحية قطاعاً متصاعداً، وأصبح يُعرف "بالقطاع الثالث" وبمسميات مختلفة "القطاع اللاربحي"، و"القطاع التطوعي"، واتسعت مهامه، فمن النطاق الاجتماعي إلى المجال السياسي الذي يتجدد بتجدد جغرافية المجال، وبهذا تحولت بعض تلك المنظمات إلى فاعل / قوى سياسية، إلى جانب قوى الدول على مستوى علم، وعالم العلاقات الدولية). (إبراهيم، 2014م، ص3، محمد، 1430هـ، ص606،605، الكبيسي، 1430هـ، ص7-5، فطاني، 1429هـ، ص3، ص11) وكذلك إلى أن تكون أي تلك المؤسسات مجالاً يستوعب جزء من القوى العاملة، سواء بوظائف ثابتة، وبوظائف مؤقتة/مُجزئة الساعات، " فبحسب مجلة - النيوزويك الأمريكية - فإن القطاع الثالث قد تحول إلى صناعة قوامها تريليون دولار، وتنامت نسبة التوظيف فيه ثلاثة أضعاف معدل التوظيف في تسع دول متقدمة رئيسة، خلال عقدي التسعينيات من القرن الماضي، ولم يتباطأ هذا النمو برغم الركود الاقتصادي العالمي، حيث ارتفعت نسبة العالة في القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة الأمريكية، بنسبة "40%" منذ عام 2000م" (السلومي، 1430هـ، ص69، الحوراني، 1429هـ، ص91،89)، وفي دراسة أخرى أوضحت: "أن المنظمات غير الربحية في عقد التسعينيات كانت أكثر القطاعات نمواً في مجال الوظائف، وإسهاماتها تنصدر القطاع المالي، وقطاع التأمين، وقطاع العقارات" (نقلا عن السلومي، 1430هـ، ص69، ص67) وفي نتائج إحدى الدراسات العلمية التي أجريت على "12" دولة ذكرت: "أن القطاع الأهلي غير الربحي يشكل قوة اقتصادية كبرى فهو يوظف 11,8 مليون عامل في سبع دول، وأنه يقوم بتوفير وظيفة واحدة من كل 20 وظيفة ترتفع في القطاع الخدمي حيث يوفر وظيفة من كل 8 وظائف، وأن فرص العمل التي يوفرها القطاع الأهلي تفوق في دول

الألماني "هانس يوناس" في أنه: "لا يخرج لنا من هذه الوضعية إلا بأن نجد أخلاقيتنا عن طريق إقامة ميثاق بيننا، وبين الطبيعة" (عبدالرحمن، 2006م، ص 124) كذلك من التيار الاحتجاجي الذي به ومعه ظهرت "نظرية المسؤولية الأخلاقية" التي امتدت إلى أعمال، ونشاطات مجتمع المال من الشركات والمنشآت الصناعية والخدمية؛ لتشتق من النظرية مصطلحاً يتحول عبر قفزاته التطورية إلى التزام يتعدى النطاق الأدبي إلى المجال المادي، أنه مصطلح "المسؤولية الاجتماعية" الذي اتسع مدلوله؛ ليشمل تأطير العلاقة بين ذلك المجتمع بعناصره، وبين محيطه الطبيعي، والاجتماعي (جبريمي ريفكين، 2009م، ص 467.462) حيث عمدت عناصر مجتمع الأعمال والمال إلى الالتزام به؛ لا لكونه مساهمةً في تكاليف التخريب الأخلاقي — الإعلانات التجارية - ولا في التآكل البيئي — بل لتأثيراته الإيجابية على الصورة/القيمة الذهنية للشركات، ومن ثمَّ على الحصص السوقية التي تعني في النهاية الأرباح، وعلى بناء قوتها التنافسية" فمن المتفق عليه أن منظمات الأعمال ليست بمنظمات خيرية وأن هاجسها الأول تحقيق أكبر عائد من الربح، إلا أنه في وقتنا الحاضر نرى أن تقييم المنظمات لم يعد يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، وإنما ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة من أبرزها مفهوم "المسؤولية الاجتماعية" الذي يفرض نفسه على الساحة الاقتصادية الوطنية والدولية. (أحمد، 2012م، ص 2، فطاني، 1429هـ، ص 129.128، فكتور أ. بيستوف، 2009م، ص 433.431، 438.436، 441) وقد تم تجسيد ذلك الالتزام في التأسيس لوحدة إدارية مستقلة، ومنهجية، بمسميات إداري مختلفة، في الخارطة التنظيمية، وكذلك من الناحية المحاسبية، خصصت أموال، وحساب تكاليف برامج ضمن ميزانياتها، وتجلت مظاهر ذلك الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في مجموعة من النشاطات، والفعاليات، والمشاريع التي أخذت في الازدياد، لا بفعل الواجب، بل لتحصيل المغام، يقول العالم الأمريكي الأخصائي في مجال المسؤولية الاجتماعية دانييل فرانكلين: "تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الآن الاتجاه السائد بعد أن كانت استعراضاً لفعل الخير في السابق، إلا أن عدداً قليلاً من المنظمات يمارسها بصورة جيدة" (نقلاً عن أحمد، 2012م، ص 2) ومن "القدرة على استقطاب الموظفين، والإبقاء عليهم، وتحسين العائد على الاستثمار"، وهو ما يؤكد عليه عدد "من الدراسات التي أُجريت في بيئات مختلفة على أهمية المسؤولية الاجتماعية، ومن هذه الدراسات دراسة أُجريت في الولايات المتحدة الأمريكية في

وبرأجه، والمساهمة في تحسين أدائه عبر السياسات الاجتماعية، والقواعد التنظيمية (القانونية) (انظر: مظاهري، 1427هـ، ص 202.199، إبراهيم، 2014م، ص 3، ص 7-8، العنلة، 1431هـ، ص 8-9، عبدربه، 2014، ص 23، فطاني، 1429هـ، ص 131).

2.1.2 التغيير في الحرائط التنظيمية لمنظمات الأعمال

إزاء الأوضاع الكارثية "للعقلانية المادية" (المسيري، 1424هـ، ص 21-16، ص 50-46، ص 69-75)، وخوفاً من استمرار "العقل الأداقي" - بتعبير المدرسة النقدية - في هيئته على مجالات الحياة البشرية، ولا سيما في نشاطها العلمي/المعرفي ارتفعت أصوات المعارضة، والمقاومة لهذه الهجمة والمعارضة لهذا النوع من التفكير في الحياة، الناتج عن: "تصور خاص للعقل، وضع أصوله "غاليليو"، و"بيكون"، ورتب مسائله "ديكارت"، و"نيوتن"، ثم أخذ بهذا التصور خلفه القريب من "الأنواريين" و"الموسوعيين"، وخلفه البعيد من "الوضعانيين" و"العلميين"، فتوسعوا في مبادئه، وأحكامه، وتولوا ترسيخه في النفوس، حتى طار في الناس أنه لاعتقالية إلا بتحصيل الوصفين التاليين: "التجريب"، و"الترويض" (عبدالرحمن، 2006م، ص 113)، والذي يلزم عنه: "أن يزل كل ما لا يمكن ترويضه، ولا تجريبه منزلة العائق الذي يضر بهذه السیادات — سيادة التحكم، وسيادة التصرف، وسيادة التنبؤ ولا شيء يبدو أبعد في الامتناع عن معايير الترويض، والتجريب من الأخلاق" (عبدالرحمن، 2006م، ص 118)، فكانت مطالبة ذلك التيار الاحتجاجي باستدعاء "الأخلاق"، وإعادة طرح الناحية الخلقية والقيمة في ساحة العلم، لا كموضوع للدراسة من قبل ذلك العلم، مسألة الأساس الذي يُبرر الأخلاق، بل كحاكم لنشاط العلم، وضابط لمظاهره، وتجلياته، ولو كانت تقنيّة إنها دعوة تأتي في مقام القانون الفيزيائي رد فعل على تحدي تقدم العلم الذي لا يهتم بالأهداف، ولا ينشغل بمدى معقولة، أو قبول الغايات التي كان يسعى إليها، ولا يدخل في حسابه مآلات تقدمه - أي العلم - وكما يرى "هانس يوناس": "أن مخترعات التقنية المتواصلة، والمتكاثرة أحدثت من التقلبات في أمور الحياة، ومن التحولات في شؤون المجتمع، ما لا يمكن تصور قدره، ولا إحصاء أحواله، ولا تثمين مآلاته" (عبدالرحمن، 2006م، ص 124)، ومن الشواهد الجزئية على مستوى الأصدّة الحياتية تلك الأزمة/ الكارثة المالية للرأسمالية الروبوتية بتسميتها، التي اعتبرها "جوزيف ستيجليتز"³ تعبيراً عن "أزمة أخلاقية" (ستيجليتز، 2011م، ص 332-335)، ويتفق بذلك مع ما ذهب إليه الفيلسوف

والتطوعي على أن ضعف التكوين، والتأهيل المتخصص في مؤسسات العمل الخيري، والتطوعي من أحد أهم المعوقات التي تُدني من مستوى أدائها، ويُضعف من معدل كفاءتها المؤسسية (انظر: حسن، 1431هـ، ص 94، خفاجي، 1430هـ، ص 4، ص 6، العمر، 1424هـ، ص 26.24) ولهذا تطالب تلك الدراسات: "بتأسيس العديد من المراكز البحثية، والبرامج الأكاديمية المعنية بالدراسات الوقفية" (خفاجي، 2017، ص 5) وكذلك أكدت على الحاجة إلى: "تقديم الدورات التدريبية للعاملين في مجال الوقف لرفع كفاءتهم العلمية، والعملية، ناهيك عن تعميق البعد الرسالي في أدائهم" (خفاجي، 2017، ص 5)، وتتفق في المطالبة برفع كفاءة العاملين دراسة الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، حيث دعت: "بتبني هذه المنظمات برامج تدريبية لرفع مستوى أداء العاملين بها" (مركز الدراسات، 1421هـ، ص 21) وتذهب دراسة أخرى أجريت على العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أنه لكي تقوم الجمعيات الخيرية بدور فاعل في تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، فإنه ينبغي عليها تطوير: "لوائحها وهيكلها الإدارية والتنظيمية في ضوء المستجدات.... وتطوير قدرات ومهارات أعضائها لما لذلك من أهمية كبيرة في تفعيل دورها" (إبراهيم، 2014م، ص 30 - 31) بل وتؤكد على: "استقطاب كوادر مؤهلة وقادرة على تنفيذ خطط وسياسات الجمعيات الخيرية وخاصة في المجال التنموي ... باعتبار أن الأنشطة المتعلقة بهذا المجال بحاجة إلى كوادر لديها خبرات ومهارات متخصصة" (إبراهيم، 2014م، ص 31) وفي دراسة الغرفة التجارية والصناعية (الرياض) تخلص إلى أن تطوير الدور التنموي للجمعيات الخيرية يكون من خلال: "إعادة هيكلة وتكوين القوى العاملة بهذه المنظمات، فالعنصر البشري هو الأداة الأساسية لتنفيذ أهداف هذه المنظمات ولذلك يجب اختيار العناصر المؤهلة والقادرة على إنجاز مهام المنظمة والابتعاد قدر الإمكان عن المجاملة في اختيار الموظفين كما يجب على المنظمة العمل بصورة منتظمة على تدريب وتطوير قدرات من يتم اختيارهم بصورة منتظمة على كل مستجدات العمل في هذا المجال" (مركز البحوث، 1421هـ، ص 22) كما أن هذه المعاناة لا تقتصر على وصف حالتها السابقة، بل ومعاناة من حيث الحاجة إلى "النوعية" عند اختيار العناصر المؤهلة للقيام بمهام مؤسسات قطاع البر، والمنظمات المقابلة، أي غير الربحية، فالعمل الخيري هو رسالة دعوية تحتاج إلى قنوات قيمة تدفع بسلوكيات العاملين نحو درجة الإحسان، ومن كلا الحالتين تقترح تلك الدراسات بتطوير القوى العاملة في هذا المجال، عبر دورات تدريبية مكثفة، باعتبار غياب البرنامج الأكاديمي المتخصص في

سنة 2006م، حيث أظهرت أن ما مقداره 2.3 تريليون دولار، من أصل 24 تريليون دولار، كانت قد استثمرت في الشركات التي أظهرت نسبة عالية ضمن مقياس المسؤولية الاجتماعية" (انظر: الحواري، 2014م، ص 7، بلعابد، 2012م، ص 4) ولهذا يؤكد العديد من الباحثين على أهمية الاستثمار في المجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية مثل الأعمال الخيرية، بحيث أصبحت تعد إستراتيجية كونها تجلب منافع كثيرة للمنظمة كزيادة المبيعات أو تعزيز الصورة الذهنية" (بلعابد، 2012، ص 4) وبالرغم من حسن المظهر التي تتظاهر فيه "المسؤولية الاجتماعية" إلا أنها لازالت خاضعة للعقلانية الاقتصادية التي تُحسن التعامل مع المردودية المادية، أي أنها لا زالت تعيش في إطار "أخلاق المنفعة" (بتنام) والمعارضون يريدون العودة إلى "أخلاق الواجب" - كانط - (جبريمي ريفكين، 2009م، ص 446-450) والحقيقة المستقرأة عن مجال التفكير المادي استحوالة تلك المطالب المعارضة؛ لأنه لا يطبق المتعضيات المنطقية لخطاب الأخلاق أصلاً، في حين أن الذي يُهم حقل الاقتصاد الإسلامي، كما تأسس في ظل النظام المعرفي الإسلامي — الإستمولوجيا الإسلامية — هو صياغة نظرية "تستبدل مكان صفة التعقل مبدأ "التخلق"، الجالب للحكمة المؤيدة"، وتُعظم من التعلق بالنهج في السلوك أكثر من التعلق بالقصد المحصل في العاجل، دون الآجل، وفي هذا تحقيق لغاية الخلق، حيث العبودية لله — تعالى - والذي من خلاله يتحقق الاستخلاف الذي يجعل عمارة الأرض" (عبد الرحمن، 2006م، ص 125، العبلي، 1430هـ، ص 127.126، ملاوي، 1430هـ، ص 4) لا قهر الطبيعة، وإذلالها لسيادة المخلوق على المخلوق — أمانة يحملها الإنسان، ومع هذا التصحيح على مستوى التصور، والأساس النظري للمسؤولية الاجتماعية، وعلى مستوى الهدف، والغاية، فإن ذلك التغيير في الحارطة التنظيمية في منظمات الأعمال خدمية كانت، أو إنتاجية، يعني مؤسس من مؤسسات الجدوى؛ لفتح خط إنتاجي في شكل برنامج تعليمي في اقتصاديات قطاع البر، مؤسس على الأسس والمقولات النظرية، والتجربة التاريخية في علم الاقتصاد الإسلامي.

2.1.3 الفاعل (المورد) البشري

بالرغم من أهمية هذا القطاع، وزيادة مؤسساته، وعظم مساحة ممارساته، وزيادة عدد مشاريعه، إلا أنه يواجه عددًا من المعوقات التي تتعلق بعضها بالبنية الداخلية، والمتمحورة حول الكادر البشري، الذي يقع عليه عبء النجاح، وتحقيق الأهداف، وابتكار الممارسات الخيرية، حيث اتفقت الدراسات العلمية في مجال العمل الخيري

التين في مقابل العلم، ولا التقاء بينهما، وبهذا اختل فكر وتفكير الأمة، وحدث الشرح الداخلي على مستوى الأبنية النفسية للأفراد، فكان أول ما عمد إليه المخلصون من المشتغلين في الحقول المعرفية العلمية، تصحيح ذلك الاختلال التعليمي، والتفكري، والبحثي، بالبداية من التصور العقدي (ما يُطلق عليه في بعض الكتابات الرؤية الكلية / التصور الإسلامي) لعالم الوجود، حيث الخالق - جلّ في علاه - والمخلوق الإنسان في حياته، وهذا الكون الذي يعيش بداخله، ولعالم المعرفة من حيث مصادرها، وقيمة ووظيفة تلك المصادر، ومن هنا سبق وجودية الوجود معرفة هذا الموجود — وهذا بخلاف الفكر التقليدي الذي قدّم المعرفة على الوجود، واعتقد بوحدة الوجود — وبناء على ذلك التصور العقدي، تم إعادة تأسيس وتشكيل للنظام التعليمي، وذلك من خلال ارتكاز البنية التحتية، ومنهجية البحث، والبناء المعرفي في كل حقل من الحقول العلمية على الوحي، والمتضمن في تعاليمه النظر في الكون ("قراءة الكون")، فجمع نور الهداية بنظر العقل، فبعث مصطلح "التوجيه الإسلامي للعلوم" (ويقابل بالمتخالف فيه وعليه = إسلامية المعرفة / التأصيل الإسلامي للعلوم): ليقف حاجزاً ضد علمنة العلوم، ومن ثمّ الحقول التعليمية. وأول أسس وخطوات ذلك التوجيه فك النظام التعليمي من ارتباطه التبعية الأحادي بتلك المرجعية، وذلك النموذج المعرفي، وإعادة تشكيله، وتكوينه؛ وفقاً لمرجعية التوحيد (انظر: المسيري، 2011م، ج1، ص 20-36 ومواطن أخرى، بوشعير، 2014، ص 42-85).

2.3 إستراتيجية برنامج "اقتصاديات البر"

ينطلق برنامج "اقتصاديات البر" في تحقيق غاياته، وتحقيق أهدافه من ذلك التصور الإسلامي، الذي يحدد النماذج المعرفية، والأطر المفاهيمية للعلوم باختلاف موضوعاتها، ومنها علم الاقتصاد الإسلامي، وانعكاس تلك التحديدات على المناهج التدريسية، ومن قبل المقررات الدراسية في خططها التعليمية، ومن هنا تم تحديد إستراتيجية البرنامج في مبدأ "الاستخلاف الحضاري"، والذي يعني حضور التصور الإسلامي — المتمحور حول عقيدة التوحيد — في المجال المعرفي، والبحثي، والتعليمي وأبعاده العقلية، والوجدانية، وتشمل غرس قيم التكافل الاجتماعي، وترسيخ مبدأ التعاون لدى المتعلمين؛ لأنه ركن ركيزي في نجاح مؤسسات، ومنظمات، وبرامج قطاع البر، والتي يظهر أثرها في تكوين الإنسان الصالح (الخريج).

نفس المجال. وحيث إنه لا توجد برامج أكاديمية المتخصصة التي يمكن أن تُعد الفاعل (الكادر) البشري، فإن مؤشرات الأداء لمؤسسات القطاع ستستمر على وضعيتها السابقة من حيث الضعف، وعليه فإن مؤسس الارتقاء بالكفاءة المؤسسية، يُعد بذاته عاملاً محمداً لفتح برنامج أكاديمي في أعمال قطاع البر، والمنظمات المقابلة في الهدف دون الغاية، هذا فضلاً عن الميزة النسبية، والتي تُحال إلى مزية تنافسية، ألا وهي البعد القيّم / التربوي داخل مقررات حقل الاقتصاد الإسلامي، ومن هنا نجد المشروع في هذا المبرر مؤسساً لجدوى إنشاء خط إنتاج تعليمي في تخصص "اقتصاديات قطاع البر".

2.1.4 طلب السوق

لعلّ في المبررات السابقة ما تكون المقدمات التي ينتج عنها وجود حجم من الطلب في سوق العمل، وما يقوي من حجم الطلب على المتخصصين في قطاع البر، والمقابل له القطاع الثالث، هو التحول إلى العمل المؤسسي، وبشكل احترافي في مؤسسات / ومنظمات القطاع، وهو ما يعني، وبدعم كبير من حكومات دول العالم، على اختلاف عقائدها، وثقافتها، تعاضم حجم هذا القطاع، وليس هذا استشرافاً للمستقبل فقط، بل هو على مستوى الأجل المتوسط، هذا إلى جانب أن تكلفة التأهيل لغير المتخصصين، ستكون دافعاً إلى ميل هيكل الطلب، نحو أولئك المتخصصين من خريجي هذا البرنامج الأكاديمي المستحدث، وهو ما يعزز من قوة الطلب. ومن كل تلك الجهات أسس البرنامج جدواه على مؤسس الوفاء؛ (تلبية) باحتياجات سوق العمل، ولو بتمثله في قطاع البر، ومقابلة القطاع الثالث، وهو بهذه السياسة سيتهي الفجوة الاختلافية، التي هي حادثة. وليس إلى هذا الحد، ولا عند ذلك المؤسس تبنى جدوى البرنامج التعليمي المقترح، بل يُراكم إليه دليلاً آخر؛ ليعزز من قوة التأسيس للجدوى، ألا وهو مستوى كفاءة الخريج الخارجية، والتي سيشهد عليها التصميم الهندسي للخطة التعليمية للبرنامج، والمُرتكز على وحدة البنية المعرفية من جهة، وعلى مبدأ التكامل المعرفي، وهو ما سيوضح - بمشيئة الله تعالى - فيما بعد.

2.2 التصور العقدي لبرنامج "اقتصاديات البر"

لقد جسدت بعض المصطلحات التي ذُكرت في المقدمة، وجاءت ضمن بيان واقع قطاع البر ما يُعد توجهاً لإعادة البعث من جهة، ومكافحة ذلك التصور الفلسفي الذي عرفه الفكر التقليدي من جهة أخرى، حيث ثنائية التعلم بالانفصال بين "تعليم ديني"، و "تعليم علماني"، يوصف بالعلمية دون الأولى، فيعطي بذلك النعت الثاني على الأول، والذي اثبتت به الأمة الإسلامية، بسيادة ذلك النمط التعليمي الفاسد، الذي يجعل

3. تشييد البناء التعليمي للبرنامج

3.1 هندسة البناء التعليمي

3.1.1 التصميم الهيكلي

3.1.1.1 تعريف برنامج "اقتصاديات البر"

إن برنامج "اقتصاديات البر" هو عبارة عن "خطة دراسية متفرعة من حقل الاقتصاد الإسلامي، متجهة بتركيز مكثف نحو قطاع البر بمؤسساته، ومنظّماته، ومجال المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الحكومية، والشركات، ومستهدفة البعث الريادي للتكافل الاجتماعي؛ لتأسيس مجتمع التراحم، والتساند العضوي، عبر تكوين علمي، وتأهيل عملي، مؤسس على مبدأ التوجيه الإسلامي للمعرفة، وعلى مبدأ التكامل المعرفي من جهة، والتساند الوظيفي من جهة أخرى، ويقوم على أدائه الجمع الحاصل بين نقاط التقاء عدد من الحقول العلمية؛ لتصميم مقررات دراسية، تتركز حول الكيفية التعليمية، التي تؤدي إلى تكوين كوادر قيادية صالحة تتمتع بقدر عالٍ من الكفاءة المعرفية، ومستوى جيد من المهارات العملية تمكنها من التعامل المنهجي مع واقع قطاع البر، وما يحيط به"، والذي يشمل مجالات اقتصاديات المؤسسات الخيرية، والمسؤولية الاجتماعية، والأساليب المتعلقة بدراسات الجدوى، وتطبيقها على المشاريع، والبرامج التي تقدمها تلك المؤسسات، والشركات، والتمويل، وتعبئة الموارد التمويلية، واستثمارها وفق الصيغ الإسلامية، وتحليل سياسات الاستثمار على مستوى المؤسسة / المنظمة، وتقييم المشاريع الخيرية من حيث التخطيط، والتنفيذ، والنتائج، وتحليل الحالات العملية ذات الصلة بواقع المشكلات التي تواجه مؤسسات / منظمات قطاع البر، وبرامج المسؤولية الاجتماعية، وتقديم حلول لها.

3.1.1.2 أهداف برنامج "اقتصاديات البر"

لكون هذا البرنامج من تطبيقات حقل الاقتصاد الإسلامي، فإن له غاية، وأهدافاً، على النحو الآتي:

3.1.1.2.1 غاية البرنامج

تحقيق حقيقة التوحيد من حيث التعبد بما أمر الله به من فرائض، وواجبات، ومندوبات التكافل الاجتماعي من جهة، وإعمار الأرض من جهة مُقابلة، ونشر قيم التراحم المُفضية بدون شك إلى وحدة الأمة، وتماسك بنائها، وصلاح العالم.

3.1.1.2.2 أهداف البرنامج

أ. الأهداف الكلية

1. ترسيخ الوعي المجتمعي بأهمية التكافل الاجتماعي، ودور مؤسسات / منظمات قطاع البر في ذلك الشأن.
2. إحياء قيم التكافل الاجتماعي والتعاون على البر، وتعزيز مجتمع التراحم، مجتمع التساند العضوي.
3. تطوير أداء مؤسسات قطاع البر، الذي بدوره سيؤدي إلى رفع مستوى مساهمة تلك المؤسسات في خدمة مجتمع التراحم.
4. تحقيق رسالة أقسام الاقتصاد الإسلامي، والكليات التي تستهدف التأصيل للاقتصاد، كحقل معرفي.

ب. أهداف البرنامج على المستوى الجزئي

1. إمداد مؤسسات ومنظمات قطاع البر، والمنظمات المقابلة في الهدف دون الغاية، بالكوادر الصالحة على المستويين العلمي / المهاري، والعملي / التقني.
2. تخرج الكوادر القيادية الصالحة، سواءً على المستوى التنظيمي الإشرافي، أو التنفيذي، والمتخصصة في مجال اقتصاديات العمل الخيري بدلولاته المفتوحة حتى على "المسؤولية الاجتماعية".

3.1.1.2.3 إعداد وتأهيل الطلاب

بالمعارف النظرية والمعلومات الأساسية المتسارعة من تخصصات حقلية متنوعة، وإتقان للمهارات العملية الأساسية والمهنية التي تؤهلهم للعمل كمشرفين، ومسؤولين في مؤسسات / منظمات القطاع الخيري، والمؤسسات الحكومية، والشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية. المساهمة في تحقيق خطط، وأهداف التنمية الاجتماعية، والاقتصادية في المملكة العربية السعودية

3.1.1.2.4 محددات التصميم الهيكلي للبرنامج

إنّ التغيرات التي شهدتها الساحة الاقتصادية، ولاسيما في المنطقة المالية، مع التغير الذي طال مؤسسات / منظمات قطاع البر، سواءً على مستوى أعدادها، و/أو على مستوى حجمها، و/أو على مستوى تزايد المستفيدين منها عدداً، وتنوعاً في الاحتياجات، دفعت إلى الاهتمام من جهة، والتفكير من جهة مُقابلة في إعادة النظر في إدارة اقتصاديات قطاع البر، حتى ترفع من كفاءة مواردها المالية (= العينية + النقدية)، ولا سيما أن الفكر الاقتصادي الإسلامي في مجاله المالي / التمويلي ابتكر أساليب، وصيغ، ومنتجات مالية تُرتكز على الشريعة الإسلامية، وتفتح مجالات تُمكن

3.2.4 القاعدة الرابعة

تعزيز وجود التطبيقات العملية، سواءً عبر مقرر دراسي مستقل بتلك التطبيقات، أو عبر بعض المقررات التي لها صلة بواقع مؤسسات قطاع البرّ (القطاع الثالث).

3.2.5 القاعدة الخامسة

المسائل العارية. وهذه القاعدة تتعلق بوضع المقررات الدراسية، ومفادها ما لم يتم البناء عليه من معارف ومهارات، فوضعه في الخطة الدراسية "عارية"، وهو ما يعني أن تصميم البرنامج على مستوى المقررات ينبغي أن يكون بحسب الافتقار المعرفي، والمهاراتي، وطبقاً لمبدأ التساند الوظيفي، وهو ما يوضحه الشاطبي بالتطبيق على خطة تعلم وتدرّس أصول الفقه، وارتباطاً بهذا المعنى يقول الدكتور طه عبد الرحمن: «لقد قام الشاطبي بالتمييز في المعارف المندرجة في أصول الفقه بين المعارف الخادمة لغيرها، ويسمها بالمسائل العارية، وبين المعارف غير الخادمة لغيرها، أو المسائل المتأصلة، فهو يخرج من المسائل المتداخلة مع الأصول كل المعارف التي تدخل في الفقه، ولا تدخل في أصوله، مثل بعض المباحث الكلامية، واللغوية، والنحوية التي أُلحمت في هذا العلم، والتي تبحث فيها علوم مستقلة معتبرة، بقوله: ليس كل ما يفتقر إليه الفقه يعد من أصوله» (عبد الرحمن، 1994م، ص 287)

3.2.6 القاعدة السادسة

قيام برنامج اقتصاديات البرّ على التساند المعرفي الناتج عن اتصالية هذا البرنامج، وانبثاقه الطبيعي، وتولده العضوي من حقل الاقتصاد الإسلامي، هذا على مستوى رأسي من حيث كتيبة البرنامج، وكذلك على مستوى أفقي ورأسي من حيث المقررات الدراسية، فكل مقرر يقدم للمقرر الذي يليه، والكل متمحور حول موضوع البرنامج، وإن كان من المقررات ما هو خادم لغيره، ومنها ما هو أصل في البناء التعليمي للبرنامج.

3.2.7 القاعدة السابعة

التنافسية - وقصد بالتنافسية على مستوى البرنامج التعليمي في "اقتصاديات البرّ" قدرة البرنامج على تزويد عملائه بمنهج أكثر كفاءة، وفاعلية من البرامج التعليمية التي يُعتقد أنها منافسة له في سوق العمل. وفي هذا البرنامج ميزة نسبية تُولد عنها ميزة تنافسية، تجسدت في الانسجام المنطقي بين طبيعة مؤسسات / منظمات قطاع البرّ، وبين طبيعة البرنامج، سواءً في شجرته الأصلية، وفي تفرعه، وتكونه مساراً تعليمياً، وكذلك أتساقه من جهة البناء التصميمي، سواءً على مستوى الأهداف، وعلى مستوى

تلك المؤسسات / المنظمات من توظيف مواردها، بما يعود بالزيادة في حجم، وقيمة تلك الموارد، ومن ثمّ تُسهم في رفع كفاءتها، وفعاليتها. ولكون هذا الفكر، والتفكير الذي دفع بمجموعة ابتكارية من المنتجات، وأدوات الاستثمار الشرعية، في حاجة إلى عقول قادرة أولاً على التحول من إدارة الاحتياجات عبر جمع الموارد المالية من المحسنين، إلى إدارة تقدم الإغناء على سد الحاجة للمستفيدين من جهة، والتحول من إدارة التعبئة لمواردها المالية، إلى إدارة اقتصادية؛ لاحتياجات المستفيدين، واستثمار ما تملكه تلك المؤسسات / المنظمات من موارد مالية من جهة أخرى، كان ينبغي التمكن أولاً من المعرفة التي يقدمها الفكر المالي الإسلامي، وثابتاً القدرة على توظيف ذلك الفكر، والتنظير في واقع قطاع البرّ، أي التكوين لفاعل (لكادر) بشريّ يملك المعرفة العلمية، ويتمتع بكفاءة مهارتية عالية في إطار قبي.

3.2 القواعد التأسيسية

يتأسس التصميم الهيكلي على مجموعة من القواعد الصلبة، التي تمارس دورها في جهة محددات التصميم، وتأثيرها على جهة التشييد للبناء التعليمي للبرنامج - وهو ما سيأتي في الفقرات القادمة - وإلى مجموعة القواعد:

3.2.1 القاعدة الأولى

تحقيق البعد الحضاري الإسلامي، سواءً على مستوى ترسيخ الهوية العلمية الإسلامية، وعلى المستوى التجديدي لمؤسسات الاستخلاف، حيث الزكاة، والوقف، أو عبر وحدات المسؤولية الاجتماعية في الشركات.

3.2.2 القاعدة الثانية

تخريج "الإنسان الصالح" الذي يتربح فيه الإيمان بالله - تعالى - وتُعلي بداخله القيم الفاضلة من حب نفع الآخرين، والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع، ومؤسساته، والتعاون مع الغير؛ لمصلحة الكل، وتكامل عنده قراءة الوحي وقراءة الكون، وهو ما يعني تكميل التعليم بالتربية.

3.2.3 القاعدة الثالثة

اهتمام الدراسة في تصميمها لهيكل البناء التعليمي لبرنامج "اقتصاديات البرّ" ينبغي أن ينصب على كفاءة العملية التعليمية الداخلية، والخارجية، فيجب أن يكون الخريج مُعداً الإعداد الكافي العلمي، والعملية حتى يمكنه القيام بدوره، وأداء عمله بطريقة كفؤة وفعالة، وهو ما يعني في جهة التشييد للبناء التعليمي، إعداد خطة دراسية تقوم على ثلاثة جوانب، وهي: العقديّ / الأخلاقي، والعلمي، والعملية.

3.3.3 قاعدة التكوين المناظر للمهام

ينبغي على البرنامج في أثناء تشييده تقديم مواد المهام التي يمكن للبرنامج في مرحلته التشغيلية، وصولاً إلى تخرج كوادره، الإلمام بمجالات، ومستويات التنظيم، والتعرف على عمليات التسيير الإداري، ولاسيما تلك التي تتعلق بالنواة الرئيسة للبرنامج، حيث توظيف التحليل الاقتصادي في نشاطات، وفعاليات، ومشاريع تلك المنظمات، والمؤسسات، ومن تلك المهام على سبيل السبر، والتقسيم: تعبئة الموارد المالية، وتخطيط، وتقييم المشاريع، والبرامج الإنتاجية، والخدمية، وتوزيع حصيلة الزكاة، وعوائد الأوقاف، ونحو ذلك من أعمال البر، وتقدير الاحتياجات، والطرق المثلى للإيفاء بها، وتكوين شبكة من العملاء المولدين المحسنين، والتنسيق، والتشبيك مع المؤسسات العاملة في نفس المجال، والقطاع، وتمييز العقار الموقوف، وتقدير عوائده السنوية، وبذلك يمكن للبرنامج تحقيق أهدافه، والمتمحورة حول أداء عالي الجودة، والتسويق للمؤسسة/المنظمة، ولعمل البر بذاته، وتحديث أساليبها الإدارية، وصيغ استثمار مواردها المالية.

3.4 منطقة تجميع المواد

بما أن برنامج "اقتصاديات البر" مُستحدث تعليمي، يتوجه في أساسه إلى تلبية احتياجات قطاع البر (القطاع الثالث)، بالكوادرات الصالحة المصلحة للغير، ونحو الجهات عامة كانت، أو خاصة، التي تخصص جزءاً من فلسفتها التنظيمية، والإدارية، والاستثمارية؛ لخدمة تنمية المجتمع. اقتضى استحداثه إلى تشكيلة خارطته التعليمية عبر النظر في مجموعة من التخصصات التي يمكن أن تلتف حول جذع البرنامج، ألا وهو التمويل، وتنمية الموارد المالية، وتعظيم العوائد الاقتصادية - الاجتماعية من مشاريع وبرامج مؤسسات / منظمات قطاع البر، والذي يمثل شريان الحياة لقطاع البر بمؤسساته، وبرامجه ومشاريعه، بل واستدامتها، والأدلة التجريبية تُبرهن على أن قوة القطاع دالة في إدارة الموارد المالية؛ تحصيلاً، وثماراً، ولهذا جاءت التعاليم الإسلامية حصاً وحثاً على الإنفاق الخيري في وجوه البر المختلفة، والمتنوعة - وهو ما يُطلق عليه بعض الباحثين في علم الاقتصاد الإسلامي "الإنفاق الاجتماعي"، و "الإنفاق التطوعي" - بل وأُسس لذلك مورداً لا ينضب وإن ضعف هو "الوقف"، فهو من أهم مؤسسات ذلك القطاع، ومن أهم موارده، واستدامته، الوقف بأشكاله المختلفة التي تجسدت في الشكل الأكبر في العقار، ثم امتد الفكر الاقتصادي الإسلامي إلى أصل آخر ألا وهو "وقف النقود"، وغير ذلك مما ابتكره الفكر الاقتصادي الإسلامي في

المقررات، حيث التكامل المعرفي الإسلامي بين علوم النقل، وعلوم العقل، وهو ما تفتقر إليه بنية الأقسام الأخرى، وخاصة التي تدرس الاقتصاد، وفقاً لتعاليم الفكر الوافد.

3.3 التواعد التكوينية

إن مؤسسات، ومنظمات، و برامج قطاع البر (القطاع الثالث) عبارة عن منظومة من الأعمال، والعمليات، والقوانين، والمشاريع، والبرامج، ومن البيانات عن المستفيدين، وكذلك مجموعة من المهارات، وكلها تتمحور حول البعد الاقتصادي تحصيلاً، وإنفاقاً، وإدارة، حيث تعبئة الموارد التمويلية، وتخطيط، وتقييم المشاريع، والبرامج الأكثر مردودية، وتدويراً للسيولة المتوفرة لديها؛ من أجل نماء مواردها المالية، وذلك وفق طرق استثمارية كفؤة، وتقنية حاسوبية حديثة، وهو ما يقتضي تحديد مجموعة من المهارات، وتحصيل قدر من الكفاءات التي ينبغي على البرنامج التعليمي في هذا القطاع تحقيقها، وإلى تلك القواعد؛ بياناً لها.

3.3.1 قاعدة التكوين المهاري

ينبغي على البرنامج التعليمي في مجال أعمال البر أن يزود الطالب بمجموعة من العمليات المهاراتية، والتي تتنوع إلى مهارات فنية/ تقنية، ومهارات سلوكية، ومهارات تنظيمية، ومن ذلك تمثيل مهارات التعامل مع تطبيقات الحاسوب، ومهارة التحليل الإحصائي، مهارات التعاون، والتواصل مع الوسط البيئي لمؤسسات قطاع البر من مستفيدين، ومن الممولين المحسنين، مهارات القدرة على التفكير النقدي، وتوليد الحلول، والأفكار النافعة، وتحويلها إلى برامج، ومشاريع ذات نفع عام، ونحو ذلك من المهارات.

3.3.2 قاعدة التكوين بالكفاءة

ينبغي على البرنامج التعليمي في قطاع البر تمكين الطالب من الاستثمار في المجال المعرفي في إدارة الموارد المالية، وتخطيط وتصميم برامج، ومشاريع اجتماعية، و اقتصادية، وتقدير طرق تمويلها، وتحليل جدوى تلك المشاريع والبرامج، وتحليل الاحتياجات، سواءً لمؤسسات قطاع البر، و للمستفيدين منها، ونحو ذلك، وإدارة البرامج الاجتماعية التي تقدمها الشركات، والمساهمة في تسويق تلك البرامج، والمشاريع، والقدرة على استخدام التطبيقات الحاسوبية في جمع البيانات، وتحليل المعلومات، والقيام على دراسة المشكلات التمويلية التي تواجه تلك المؤسسات، وبرامج المسؤولية الاجتماعية، والمساهمة في تنظيم الحملات؛ لتعبئة الموارد المالية، وإعداد التقارير، والتحليلات الإحصائية.

العقار، والاستثمار في الصناديق، والمحافظ الاستثمارية. وثانياً: ارتسام المواد / المقررات التي ينبغي على طالب التخصص في هذا البرنامج المستحدث تحصيلها معرفةً، وفهماً، وتوظيفاً، وفي إطار المرجعية الإسلامية، ونسق الشرعية، ومن مجموع متطلبات الحفظ/الدفع، والتي تتمحور حول الكيفية الكفؤة في اتخاذ قرارات مالية، واستثمارية رشيدة، وهذه الكيفية في جزء كبير منها صناعية، أي بالتعلم.

ب. قطاع العقار

وهو القطاع الثاني في الأهمية بالنسبة لمؤسسات، ومنظمات قطاع البر، ويستمد أهميته من دوره الوظيفي ذو الطابع الإمدادي الدوري لخزانة فعاليات تلك المؤسسات، والمنظمات، وبناء على هذه الأهمية من جهة، ولطبيعة تلك الأصول الوقفية، فإن من مقتضى الصناعة التعليمية لبرنامج يستهدف تلبية احتياجات قطاع البر بمؤسساته، ومنظّماته، وبرامجه الاجتماعية، تصميم مقررات تتمحور حول هذا المحور الرئيس الذي يمكن تجزئته إلى عدد من الروافد، ومن ذلك العقار نفسه، من حيث قيمته، وإدارته، وما يتعلق بنظمه (قوانينه)، وقموله، والاستثمار فيه، حفظاً، ودفعاً - بلغة النموذج المقاصدي/الشاطبي - بدراسة الجوانب الاقتصادية في القطاع العقاري، كدراسة الجدوى، وتعلم آليات التمويل العقاري، والتعرف على مخاطر الاستثمار العقاري، وكيفية التعامل معها، ونحو ذلك مما ينبغي أن يكون ضمن تكوين البرنامج التعليمي المقترح.

ت. قطاع المستفيدين

ويأتي قطاع المستفيدين؛ ليكون غاية تلك المؤسسات، ولهذه الأهمية تُبدى الحاجة إلى تحديد مناطق، والتي تنقسم إلى قسمين: قسم يتعلق بتمويل المستفيدين. والقسم الثاني يختص بالمشاريع، والبرامج التي تُقدم أيضاً للمستفيدين. وقسم تمويل المستفيدين يعني بتقديم خدمات مالية وعينية - وإن كان الغالب فيها المالية للمستفيدين، وتشمل هذه الخدمات الإعانات، والقروض الحسنة. وطبقاً للأداة التحليلية في النموذج المقاصدي فإن هذه الخدمات - ولاسيما مجال القروض - في حاجة إلى دفع إيجابي يصون الموارد المالية القابلة للإقراض في خزائن مؤسسات / منظمات البر، ودفع سلبي يجنب المستفيدين، ومن ثمّ تلك المؤسسات / المنظمات من الخسائر، سواءً على مستوى التعثر في السداد، و / أو على مستوى الامتناع عن السداد، تحت أي مبرر من مثل عدم القدرة على السداد من قبل المقترضين، ولتحقق هذه الغايات كان على البرنامج التعليمي الذي يستهدف رفع الكفاءة الاقتصادية لمؤسسات قطاع البر (القطاع الثالث)، عبر كوادرن مبنية، أن يُصمم خطته الدراسية بالشكل الذي تحوي على

بعده التمويلي عبر منتجات مالية مشروعة، وأدى بالفعل إلى إيجاد مصادر تمويلية لقطاع البر، ما كانت موجودة (انظر: دنيا، 1435، ص 511-512، بن دعاس، 2013م، ص 99-105، مصبح، 1343هـ، ص 107، خف، 1418هـ، ص 20-21، 35-23، عجم، 1435هـ، ص 613، القره داغي، 1435هـ، ص 475-488، ص 492 - 494، منصورى، 2006م، ص 12-14، عبيشات، 2015م، ص 92-93، سمي، 2013م، ص 30). ومن هنا فإن هذه الفقرة ستتناول خارطة تصميم البرنامج التعليمي في "اقتصاديات البر" من خلال الجزئيتين الآتيتين.

3.4.1 المنطقة المركزية

وستقسم هذه المنطقة المركزية إلى قطاعات ثلاث تُكون أساس العمل الخيري، بتشكيلاته التنظيمية المختلفة، سواءً في شكل مؤسسات، ومنظمات، أو في شكل وحدات إدارية ملحقة بتنظيم الكيانات الإنتاجية، والخدمية بشقيها الأهلية، والحكومية، وهو ما يُطلق عليه "المسؤولية الاجتماعية"، ويمتد ذلك بالمجاورة السكنية للكيانات التي تعنى بتقديم التمويل للفئات الاجتماعية الأقل دخلاً، كصناديق المتوفاة، وتنمية الموارد البشرية، وإلى بيان تلك القطاعات.

أ. قطاع التمويل

يُعد قطاع التمويل داخل مؤسسات البر ركيزةً أساسيةً في وجودها بدء، وفي استدامتها، وهو ما يكشف عن مدى حاجة مؤسسات القطاع الخيري إلى التمويل المستمر، سواءً من مصادر الممولين لها / المانحين / المحسنين، و / أو من مجموع ما تملكه من تلك الموارد المالية، ولاسيما مع تقلبات حصيلة التمويل بالطلب (الخارجي)، وضغط الاستجابة الخارجية من المجتمع، ومجتمع المستفيدين، وسعي تلك الكيانات إلى تحقيق أهدافها، وبفاعلية، كان لابد من مواجهة تلك المؤسسات لتلك التهديدات، والاستجابة لتلك الضغوط، بالتوجه إلى إدارة تلك الموارد المالية، سواءً على مستوى الأجل القصير، أو على مستوى الأجل الطويل، ووفق الضوابط الشرعية، وذلك بتميز، وإتقان تلك الموارد المتحصلة بأشكالها المتنوعة، مع صيانة تلك الموارد من المخاطر التي تؤدي إلى فقدها، أو فقد جزء منها. إذن المطلوب في داخل هذا القطاع جانبان، وهما: جانب حفظ، وجانب دفع، فأما جانب الحفظ - بالتعبير المقاصدي - بالتميز، وتنمية الموارد المالية، وأما جانب الدفع بتجنب المخاطر، والتحوط بأدوات شرعية، وعلى أساس هذه القاعدة المستعارة من النموذج المقاصدي / الشاطبي، يمكن أولاً تحديد المناطق التي تُشكل هذا القطاع، وهي أسواق الأسهم، والصكوك، وسوق

مدى قدرة البرنامج على الوفاء بغايته، وأهدافه من خلال تلك التشكيلة من المقررات المتمركزة حول التمويل، والمستعارة في بعضها من علوم أخرى، وإلى مدى اتساقه الطبيعي؛ بتجزئه من حقل الاقتصاد الإسلامي، وبتفرعه عن تعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي.

والمقررات هي: -

1. فقه البر.
2. أنظمة مؤسسات البر.
3. إدارة مؤسسات البر.
4. التمويل والائتمان الخيري.
5. الاستثمار والتمويل العقاري.
6. التقييم العقاري.
7. نظم المعلومات الإدارية.
8. مخاطر مؤسسات البر، وأدوات التحوط.
9. تطبيقات الحاسوب في التمويل.
10. إدارة إستراتيجية.
11. المحافظ الاستثمارية، والصناديق الوقفية.
12. اقتصاديات الوقف.
13. التسويق الخيري.
14. دراسة الجدوى الاقتصادية - الاجتماعية.
15. تقييم مشروعات البر.
16. الاقتصاد القياسي.
17. الأسواق المالية الإسلامية.

3.6 منطقة توزيع المواد

أ. سيجمل كل مقرر من المقررات رقم الكلية، وبعض المقررات ستحمل رقم قسم الاقتصاد، وهو ما يدل على أن تلك المقررات يقدمها القسم، وبعض المقررات ستحمل برقم قسم التمويل (03) وهو ما يعني أن المقدم لتلك المقررات هو ذلك القسم. وفي الكل يضاف إليه رقم خاص بالبرنامج الفرعي، "اقتصاديات البر". يلاحظ أن هذا الترقيم ينطبق على واقع قائم هو كلية العلوم الاقتصادية، والمالية الإسلامية، بجامعة أم القرى، وهو ما يعني أن الترقيم مجرد تلوين شكلي قابل للتغيير بحسب أقسام الاقتصاد

مقررات / مواد تمد الخريج بالمعارف، والمهارات، والقيم التي تتمحور حول الجوانب الفنية المرتبطة بالقرار الائتماني، وإدارة، وتحليل مخاطر الخدمات الإقراضية، والتنبؤ بالديون المتعثرة، وسبل علاجها، والتعرف على نظم ضمانات الائتمان، وبتوظيف أدوات التمويل الإسلامي في تنوع تلك الخدمات الإقراضية، وبما يحقق أعظم المصالح، سواء على مستوى المستفيدين، أو على مستوى المجتمع. وأما القسم الثاني فهو الخاص بتصميم مشاريع استثمارية صغيرة؛ تُدر دخلاً للمستفيدين، باعتبارها إستراتيجية لمحاربة الفقر، والبطالة، وزيادة الإنتاجية، وعلى هذا، فإن الاعتناء بمجال المشاريع ينبغي أن ينعكس في الخطة الدراسية لبرنامج "اقتصاديات البر"؛ لتشمل موضوعات الجدوى الاقتصادية الاجتماعية، والقدرة على تقييم المشروعات، والبرامج، والتعرف على صيغ التمويل الإسلامية ونظم الضمانات، وقياس الكفاءة التمويلية، والائتمانية للمشروعات، والإلمام بالأساليب التسويقية الحديثة لتلك المشروعات.

3.5 قائمة المواد

وللأهمية المركزية للتمويل على المستوى الوجودي لقطاع البر، كانت له الأهمية المحورية نفسها في استحداث هذا البرنامج التعليمي من جهة، وفي تصميم خارطته التدريسية من جهة أخرى، والتي تستظل بالتحليل الاقتصادي أي النظرية الاقتصادية، وعليه فإن تصميم الخطة ستمحور حول التمويل من حيث عدالة، وفعالية، وكفاءة تخصيص الموارد، وتقييم المشاريع، والبرامج، وقياس أثرها، وفعاليتها، ودراسة الجدوى الاقتصادية - الاجتماعية، وتطبيقها على نشاطات، وفعاليات مؤسسات قطاع البر، وتنمية الموارد المالية، ورفع مستوى الفعالية، والكفاءة بمؤسسات / منظمات القطاع، وتخطيط، وتحليل سياسات مؤسسات قطاع البر، وبالذات التمويل، واستثمار مواردها المالية في الأسواق المالية (الأسهم + الصكوك)، وتطبيق نظريات التحليل المالي، وتطبيقات الحاسوب في التخطيط، وتقييم المشاريع، وفهم المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الأهلي / الخاص، مع المساهمة في إدارة مؤسسات القطاع، وبما سبق يلاحظ أن هذه المركزية لبرنامج "اقتصاديات البر" قد امتدت لتحدد نمط استثمار البرنامج في صناعة خطته التدريسية، من العلوم الأخرى، كعلم إدارة الأعمال، والتسويق، والمحاسبة؛ لتصميم مقررات تعليمية، ترتكز على مبدأ التكامل المعرفي، ومبدأ التساند العضوي، وفي الوقت نفسه تتضح منها الهوية الإسلامية التي تسعى إلى تحقيق غاية العبودية، بعارة الأرض، وتحقيق أهداف القطاع، هذا، بالإضافة إلى تكوين مهاراتي في مجال اقتصاديات قطاع البر. وهكذا نصل في منطقة تجميع المواد إلى

10. التعريف بالبرنامج: البرنامج عبارة عن: " منظومة تعليمية تقوم على ركائز التفكير الاقتصادي الإسلامي، وتستهدف البعث الريادي للتكافل الاجتماعي، عبر التكوين العلمي، والكسب القيمي، والتأهيل العملي في تخصص اقتصاديات قطاع البرّ".

11. وصف عام للبرنامج: برنامج مُستحدَث مُتولد من المؤسسات التطبيقية لحقل الاقتصاد الإسلامي، حيث مؤسسات الزكاة، والوقف، والصدقة الجارية، ومؤسس على نظرية التكافل الاجتماعي، المرتكزة على مُسلمة الاستخلاف، والذي يقدم مجموعة من المقررات المتنوعة، وطبقاً لمبدأ "التكامل المعرفي"، بهدف تكوين ملكة التحليل، والتصميم للبرامج، والنشاطات التنموية، وعبر التطبيقات الحاسوبية، وتعزيز القدرات، والمهارات في مجال التخطيط، والتقييم الاقتصادي، والاجتماعي لتلك النشاطات، والبرامج الخيرية - دراسات الجدوى، والقدرة على مساعدة المستفيدين بالتوسعة عليهم بالبدائل التي تحول أحوالهم المعيشية.

12. نظام ومدة الدراسة:

حيث إنّ هذا البرنامج "اقتصاديات البرّ" هو مسار متفرع من برنامج يمثل الجذع الرئيس، وهو الاقتصاد، فإن التنظيم وهذه الحالة ينص على وجود برنامجين، برنامج رئيس يحصل خريجه على شهادة الإجازة (=البكالوريوس) في تخصص الاقتصاد. وبرنامج فرعي يمثل مسار "اقتصاديات البرّ"، يمنح درجة الإجازة (=البكالوريوس) في الاقتصاد، تخصص " اقتصاديات البرّ " وتكون فيه الدراسة لمدة سنة دراسية - فصلين دراسيين / المستوى السابع والمستوى الثامن - وبما مجموعة " 38 وحدة / ساعة ".

13. جدوى البرنامج: وجود واقع عملي متجسد في مؤسسات / منظمات قطاع البرّ، والجهات التي تقدم برامج، ونشاطات اجتماعية، تتفق في الهدف، وإن اختلفت عنها في الغاية.

14. الانسجام الداخلي للبرنامج: شاهده أنه تطبيق فعلي لشعار "جامعة في خدمة مجتمعا".

ب. الخطة الدراسية، والجدول الدراسي⁽⁶⁾

3.8 جدوى التأسيس لبرنامج "اقتصاديات البرّ"

3.8.1 الجدوى العملية

سنسوق في هذه الفقرة مجموعة من المزايا، والعوائد التي يتوقع أن ينتجها البرنامج، سواءً على مستوى الخريج، أو على مستوى القطاع، أو على مستوى الهوية الحضارية

الإسلامي، الذي ترغب في تطبيق البرنامج، كمسار فرعي من شجرة التخصص الأصلي "الاقتصاد الإسلامي".

ب. سيتم توزيع قائمة مقررات برنامج "اقتصاديات البرّ"، على فصلين دراسيين، وهما الفصل / المستوى السابع، والفصل الآخر سيكون هو المستوى / الفصل الثامن، وبعدد (38وحدة) قُسمت على كل فصل بالتساوي، ففي الفصل / المستوى السابع بمعدل (19 وحدة) بينما عدد الوحدات في الفصل / المستوى الثامن بمعدل (19) وحدة.

3.7 خارطة البرنامج التعليمي على المستوى الأفتي

أ. توصيف البرنامج

1. اسم البرنامج: اقتصاديات البرّ.

2. نوع البرنامج: مسار فرعي من تخصص الاقتصاد الإسلامي.

3. مجموع الساعات: كسار فرعي "38" ساعة. وضمن برنامج تعليمي في تخصص الاقتصاد الإسلامي، سيكون بمعدل "138" ساعة - بالتطبيق على واقع قسم الاقتصاد في كلية العلوم الاقتصادية، والمالية الإسلامية، بجامعة أم القرى.

4. الشهادة: مؤهل علمي في إعداد كوادر متخصصة في قيادة، وإدارة الموارد المالية، ودراسات المشاريع، وفي تقييم الأصول الوقفية، وتمويل الاستثمارات العقارية، والمشروعات الصغيرة.

5. مسمى الشهادة: أخصائي في مجال اقتصاديات مؤسسات، ومنظمات قطاع البرّ (القطاع الثالث) واختصاراً "اقتصاديات البرّ".

6. الدرجة العلمية: سيحصل الخريج عند إكمال البرنامج التخصصي الجذعي، والمسار المتفرع منه على شهادة الإجازة (= البكالوريوس) في الاقتصاد - تخصص اقتصاديات البرّ.

7. عمر البرنامج: برنامج مستحدَث.

8. رؤية البرنامج: التجديد الريادي لقطاع البرّ عبر التكوين العلمي المرتكز على قيم التكافل الاجتماعي، والمؤسس على مسلمة الاستخلاف.

9. رسالة البرنامج: الإعداد الصالح لقيادة متميزة على المستويين التنظيميين الإشرافي، والتنفيذي للعمل في مؤسسات قطاع البرّ، والمنظمات المقابلة في الهدف دون الغاية.

الإسلامية، وعلى النحو الآتي:-

وفي مكاتب الاستشارات الاقتصادية والاجتماعية .

4. النتائج

يمكن للدراسة أن تبرز أهم نتائجها في الآتي:

1. يعتبر استبدال الأسماء، وإحلال المصطلحات أحد آليات التقريب/ التوجيه الإسلامي للعلوم، فإطلاق اسم البرّ بدلا من "اللابحي" يُعد عملاً بهذه الآلية.

2. تنامي مؤسسات قطاع البرّ، وارتفاع مستوى الوعي بالمسؤولية الاجتماعية في قطاع الأعمال.

3. يُعد الفاعل (المورد) البشري غير المؤهل من معوقات، وتحديات قطاع البرّ.

4. يُعد غياب برنامج تعليمي متخصص في اقتصاديات قطاع البر، سبباً في عدم تلبية احتياجات قطاع البر (القطاع الثالث)، بالكوادر البشرية المؤهلة، ومن ثم في استمرارية تدني الكفاءة التشغيلية لمؤسسات/ منظمات القطاع.

5. تركز بناء البرنامج التعليمي حول القطاعات التي تُشكل أساس العمل الخيري، بتشكيلاته التنظيمية المختلفة، ألا وهي قطاع التمويل، والعقار، وقطاع المستفيدين.

6. تم تصميم البرنامج التعليمي بالاستناد على قاعدة التكوين المناظر للمهام، حيث واقع العمليات، والنشاطات، والفعاليات التي تحدث داخل مؤسسات/ منظمات قطاع البر.

7. تم تصميم البرنامج التعليمي بما يوفي بمجموعة من المهارات التي تتنوع إلى مهارات فنية/ تقنية، ومهارات سلوكية، ومهارات تنظيمية.

8. تم تشكيلة خارطة البرنامج التعليمية عبر النظر في مجموعة من التخصصات التي

يمكن أن تلتنف حول جذع البرنامج، ألا وهو التمويل، وتنمية الموارد المالية، وتعظيم العوائد الاقتصادية - الاجتماعية من مشاريع، وبرامج مؤسسات / منظمات قطاع البرّ.

9. قدمت الدراسة قائمة بالمقررات اللازمة في إنتاج برنامج تعليمي يستجيب لمتطلبات قطاع البر بتشكيلاته التنظيمية المختلفة.

10. تم تصميم مقررات تعليمية، تركز على مبدأ التكامل المعرفي، ومبدأ التساند

العضوي، وفي الوقت نفسه تتضح منها الهوية الإسلامية التي تسعى إلى تحقيق غاية العبودية، بعبارة الأرض.

5. التوصية

الدعوة إلى تنفيذ هذا البرنامج لتدريس تخصص اقتصاديات قطاع البرّ في أقسام وكليات العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية.

أ. تأسيس هذا البرنامج على الاستجابة لاحتياجات قطاع البرّ، وقطاع البرّ، يحتوي على عدد متنوع من المؤسسات، وهو ما يعني سبق وجود الحاجة إلى هذا البرنامج، بل ومحاولة مجارة وضع سابق لمؤسسات قطاع البرّ، يتصف بالنمو، والتنامي على مستويين: مستوى المؤسسات/المنظمات، وعلى مستوى حجم أصولها المالية، والبرنامج من هذا الباب يستجيب لاحتياجات سوق العمل، ومن جهة مقابلة يحقق رسالة الجامعة "جامعة تخدم مجتمعها".

ب. إنّ خروج البرنامج المتجذر من تخصص الاقتصاد الإسلامي في كلية العلوم الاقتصادية، والمالية الإسلامية، يمنحه قوة تنافسية قوية ناتجة عن مزية تنافسية لهذا البرنامج، تتمثل إجمالاً في مبدأ التكامل المعرفي، الذي يستهدف الجمع بين قراءة الوحي، وقراءة الواقع، وقراءة فكر الآخر، لذلك الواقع، وبهجته من نور الهداية الربانية، وهو ما يعني في واقع العملية التعليمية بناء الشخصية الصالحة، والمصلحة للغير، وكذلك تأصيل القيم الإسلامية في النظر، والتأمل، ودراسة ظواهر الواقع من أجل إصلاحه، وزيادة هذا الإصلاح.

ت. تطوير كفاءة مؤسسات / منظمات قطاع البرّ.

ث. دعم الاقتصاد المحلي في توفير فرص عمل للخريجين، من حيث كون البرنامج استجابة عملية لواقع فعلي.

3.8.2 المجالات الوظيفية

دون شك إنّ خروج البرنامج ينتجه إلى قطاع البرّ بمؤسساته، ومنظاته المحلية، والوطنية، والدولية، كمنظمة الإغاثة الإسلامية، ومنظمة رابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وفي جميع الشركات، والأجهزة الحكومية التي تقدم برامج ونشاطات اجتماعية خدمية تحت اسم "المسؤولية الاجتماعية". وإلى جانب تلك المجالات، فإنّ خروج البرنامج يمكن أن يجد فرص عمل في المواقع التالية:

في مجال التمويل والاستثمار، وفي الإدارة، وتنمية الموارد المالية، وفي أقسام التسويق، وفي إدارات الاستثمار في الأجهزة، والوزارات الحكومية من مثل وزارة البلديات، والشؤون القروية، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، وغير ذلك من أجهزة حكومية تستثمر مواردها، وتقدم برامج اجتماعية كفعاليّة من فاعليّاتها، وفي الصناديق الحكومية، كصندوق تنمية الموارد البشرية، وصندوق المتوبة، وصندوق التسليف، والعمل أيضاً في مجال العقار،

قائمة المصادر

17. خفاجي، ربهام أحمد(1431هـ) "العمل الخيري الخليجي - النشأة والتطور"- مجلة مداد للدراسات العمل الخيري، ع1، رجب، 1431هـ. تصدر عن المركز البولي للأبحاث، والدراسات (مداد).
 18. رشيد، يوسف، آمال قلبازة(2013م) " واقع تطبيقات نظام الوقف في العالم العربي ومعوقات أذائه - دراسة حالة العالم العربي والأنظمة المشابهة في العالم الغربي - " المؤتمر العلمي البولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 2013م
 19. الدسوقي، محمد السيد(1430هـ) " المقاصد الشرعية للوقف تنظيراً وتطبيقاً" من بحوث المؤتمر الثالث للأوقاف بالملكة العربية السعودية- الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، 1430هـ 2009م.
 20. دنيا، شوقي أحمد(1435هـ) "الوقف النقدي مدخل لتفعيل دور الوقف في حياتنا المعاصرة" مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع13، 1435هـ مكة المكرمة.
 21. السكران، تركي عبدالله(1430هـ) " دور الوقف في رعاية المعوقين" من بحوث المؤتمر الثالث للأوقاف بالملكة العربية السعودية- الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، 1430هـ 2009م.
 22. السلوي، محمد عبدالله(1430هـ) القطاع الثالث والفرص السانحة، ط1(الرياض: مركز القطاع الثالث، 1430هـ - 2010م) ضمن سلسلة دراسات اجتماعية.
 23. صالح، صالح، نوال بن عبارة(2014م) "الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة- عرض للتجربة" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع 1، ديسمبر، 2014م
 24. فطاني، محمد نور بن ياسين(1429هـ) دور الوقف في خدمة التنمية البشرية عبر العصور، سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية، إصدار، 1429هـ. رقم الإصدار 19.
 25. فكتور أ. بيستوف(2009م) " المشروعات الاجتماعية والديمقراطية المدنية في السويد" ضمن كتاب اقتصاد القرن الحادي والعشرين، ترجمة: حسن عبدالله بدر، عبدالوهاب حميد رشيد، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م).
 26. القره داغي، علي محي الدين(1435هـ) "استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة" مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جده، 1435هـ.
 27. سمية، جعفر(2013م) دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا- رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013م .
 28. صقر، عطية عبدالحليم(1430هـ) " الوقف ودوره في تمويل المرافق العامة الخدمية عند عجز الموازنة العامة للدولة بالملكة العربية السعودية" من بحوث المؤتمر الثالث للأوقاف بالملكة العربية السعودية- الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ج2، 1430هـ 2009م.
 29. الزبود، غرسان عبدالكريم (2011م) " مستقبل الإعلام والعمل الخيري في ظل الثورة الرقمية" إصدار المركز البولي للأبحاث والدراسات الخيرية - مداد <http://www.medadcenter.com/sites/default/files/import/researches-68307-542bc8692365d>
 30. العبادي، عبدالسلام (1435هـ) " المؤسسة الوقفية المعاصرة: تأصيل وتطوير " مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جده، 1435هـ.
 31. عبد الرحمن، طه(1994م) تجديد المنهج في تقويم التراث، ط 1(الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1994).
 32. عبد الرحمن، طه (2006م)سؤال الأخلاق - مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية - ط3(الرباط: المركز الثقافي العربي، 2006م)
 33. عبد الرحمن، طه(2005م) تجديد المنهج في تقويم التراث، ط2(الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005م)
 34. عبد ربه، مجدي محمد مصطفى(2014م) "التحديات الإدارية التي تواجه الجمعيات الخيرية وسبل مواجهتها- دراسة تطبيقية على عينة من الجمعيات الخيرية في سلطنة عمان"مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية- جامعة السلطان قابوس، مج2، ع5، يونيو، 2014م.
 35. عيشات، أمينة(2015م) دور الاستثمار الخيري في التنمية المستدامة - الوقف أمودجا - رسالة ماجستير، جامعة حسنية بن بوعلی - الشلف - 2015م
 36. عمج، ناجي شفيق(1435هـ) "تنمية واستثمار الأوقاف الإسلامية" مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جده، 1435هـ
1. إبراهيم، حسنين توفيق (2014م) " العمل الخيري والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي - المحددات والمجالات - " مجلة مداد، المركز البولي للأبحاث والدراسات، ع2، 2014م
 2. الأشوح، زينب صالح(1430هـ) " بعض التصورات المقترحة في جمهورية مصر العربية" من بحوث المؤتمر الثالث للأوقاف بالملكة العربية السعودية- الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ج2، 1430هـ 2009م.
 3. أبوغدة، حسين عبدالغني(1430هـ) " دور الوقف في تعزيز التقدم المعرفي" من بحوث المؤتمر الثالث للأوقاف بالملكة العربية السعودية- الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، 1430هـ 2009م.
 4. البركاتي، عمر الشريف، (1429هـ) "الأثر الاقتصادي للأعمال التطوعية " من بحوث العمل التطوعي، وتأثيره في التنمية الاقتصادية (الرياض 1429هـ).
 5. بوالشعير، عبدالعزيز(2014) النظام المعرفي في الفكرين، الإسلامي، والغربي، ط1(بيروت: منتدى المعارف، 2014م) بوسلمة، حكيمة" تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف وتفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" waqef.com.sa/site_books_show.php?show=278
 6. بن دعاس، جمال، رضا شعبان(2013م) "دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"مجلة الأحياء، ع16، 2013م.
 7. بلعابد نجاة، بلعبيد حياة (2012م) "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال في إطار إدارة الإنتاج والعمليات مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية 2012م
 8. تميزار أحمد، ضيافي نوال(2012م) "التأصيل النظري لماهية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والعيون المحققة من جراء تبنيها" الملتقى العلمي البولي الثالث - منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية :- جامعة بشار، 14 - 15 فيفري 2012. <https://www.google.dz/urlved>
 9. الجاسر، سلطان بن محمد، عبدالله الدخيل(1435هـ) الصناديق الاستثمارية الوقفية- دراسة نظرية تطبيقية - سلسلة إصدارات كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامي، 1435هـ.
 10. جوزيف ستيغليتز(2011م) السقوط الحر، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2011م).
 11. الحواري، فالح عبد القادر وآخرون(2014م) "إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية" دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية". مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات العربية، دبي، ع121، س31، ربيع الأول، 2014م platform.almanhal.com/details/article/46985
 12. جيرمي ريفكين، عصر الوصول - الثقافة الجديدة للرأسالية المفرطة -. ترجمة: صباح صديق الدمولوجي، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م)
 13. الحوراني، ياسر عبدالكريم(1429هـ) " المشكلات المؤسسة للوقف في التجربة الإسلامية التاريخية" مجلة أوقاف، الكويت، ع14، س 8، جمادى الأولى، 1429هـ - 2008م.
 14. الحوراني، ياسر عبدالكريم (1427هـ) " الغرب والتجربة التنموية - آفاق العمل والفرص المفادة" من بحوث المؤتمر الثاني للأوقاف، جامعة أم القرى، 1427هـ 2006م.
 15. حسن، حمدي عبد الرحمن(1431هـ) " العمل الخيري الإسلامي في أفريقيا - رؤية إستراتيجية - " مجلة مداد لدراسات العمل الخيري، ع1، رجب، 1431هـ، المركز البولي للأبحاث والدراسات - مداد - الرياض.
 16. حيدر، محمد بن بكار(2002م) " تمويل العمل الخيري العربي المعاصر ومؤسسته" دبي الإمارات العربية المتحدة، وضع الجمعيات الخيرية في ظل العولمة، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ع 5، 2002م.

37. عز الدين، شروان(1435هـ) " أساليب استثمار الوقف في الجزائر" مجلة الحجاز العالمية للدراسات الإسلامية والعربية، ع 8. 1435هـ - 2014م
38. عفيف، سعاد بن عبود(1438هـ)" عرض رسالة علمية بعنوان "دراسة تطبيقية حول المحاسبة والمساءلة وفعالية إدارة الأوقاف في المجالس الدينية الإسلامية بالجزائر" www.waqfuna.com موقع وقفنا (1438هـ)
39. العمر، فؤاد عبد الله(1424هـ)" التحديات التي تواجه مؤسسة الوقف، وتحسين البناء المؤسسي لمواجهتها - تجربة الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت -" مجلة أوقاف، ع5، س3 (1424هـ - 2003م)
40. العمر، فؤاد عبدالله، باسمه عبدالعزيز المعود(1436هـ) قواعد حوكمة الوقف - نظارة مؤسسة الوقف نموذجاً - إصدار كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف 41. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 1436هـ.
42. عطية، محمد ناجي (2006م)"البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية: الواقع وآفاق التطوير 1" <http://www.saaid.net/Anshatah/dole/70.htm>
43. العلي، عدنان عبدالرزاق المحمودي(1430هـ)" دور الوقف في تحقيق التكامل الاجتماعي " من بحوث المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية- الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ج2، 1430هـ - 2009م.
44. عيسى، عنابي، فاطمة الزهرة قسول(2012م) "إدارة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال" الملتقى الدولي الثالث لمنظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة التسيير، الجزائر، 2012م
45. محمد، زيدان(1430هـ) " دور الوقف في تحقيق التكامل الاجتماعي بالإشارة إلى حالة الجزائر" من بحوث المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية- الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، 1430هـ - 2009م.
46. محمد، عبدالرحمن سليمان(1438هـ)" الوقف الإسلامي: التحديات واستشراف المستقبل " المؤتمر العلمي العالمي الخامس، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية(1438هـ - 2017)
47. مركز البحوث والدراسات(1421هـ)" تفعيل دور المنظمات التطوعية في المملكة العربية السعودية" المؤتمر السعودي الثاني للتطوع، الرياض، 1421هـ، 2001م.
48. المسيري، عبد الوهاب(2011م) العلانية الجزئية، والعلانية الشمولية، ط4 (القاهرة: دار الشروق، 2011م).
49. المسيري، عبد الوهاب، فتحي التريكي(2003م) الحداثة وما بعد الحداثة، ط1(دمشق: دار الفكر، 1424هـ - 2003م).
50. مشهور، نعمت عبداللطيف(1430هـ)" الوقف الخيري ودوره في تغطية أوجه الإنفاق العام الخيري في الدول" من بحوث المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية- الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ج2، 1430هـ - 2009م.
51. مشهور، نعمت عبداللطيف (1427هـ)" دراسة للمؤسسات الوقفية الأجنبية وإمكانات الاستفادة من تجاربها" المؤتمر الثاني للأوقاف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1427هـ - 2006م
52. مصبح، معتز محمد(1427هـ) دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية - دراسة تطبيقية لقطاع غزة- رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة. قسم اقتصاديات التنمية، 1434هـ - 2013م.
53. مظاهري، محمد بن عامر(1427هـ)" واقع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية والدور الإعلامي المأمول لتنميته دراسة وصفية نقدية" مجلة العلوم التربوية، س 2، ع 4، 1427هـ.
54. منصور، سليم هاني(1422هـ)" الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية" بحوث المؤتمر الثاني للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1422هـ.
56. منصور، كمال، فارس مسدور(2006م) "نحو نموذج مؤسسي متطور لإدارة الأوقاف" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، سكره، مارس، 2006م
57. ملاوي، أحمد إبراهيم(1430هـ) " دور الوقف في التنمية المستدامة" من بحوث المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية- الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1430-2009م.
58. الكبيسي، عبدالعزيز شاكر(1427هـ)" التجربة الأمريكية في العمل الخيري - الترتست "المؤتمر الثاني للأوقاف الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1427هـ - 2006م.
59. ليلى، يماني(2015م) أهمية الاستثمار الوقفي ودوره في تخفيف مشكلة الفقر - دراسة حالة الجزائر" رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، 2015م
60. النملة، علي بن إبراهيم(1431هـ)" العمل الخيري في ضوء التحديات المعاصرة" ندوة العمل الخيري، 1431هـ - 2010م
61. اليوسف، عبدالله أحمد(1432هـ) أفكار في العمل التطوعي، ط1 (....: أطراف للنشر والتوزيع، 1432هـ - 2011م)

الهوامش

1. تحرص الدراسة على حماية اللقب "البرّ": لأنه لفظ قرآني، ونوي، ولأنه مؤسس على قيمة دينية، تُعلي من قيمة أخلاقية، ولهذا الأساس تبرز فاعليته لدى المجتمع الإسلامي؛ لما في ذلك المدلول من الثواب الأخروي، والكسب النبوي من حيث البركة، وكفى بذلك مغتاً. إذ البر اسم جامع للأعمال الصالحة التي يمتد نفعها من الذات إلى الغير، طلباً للفلاح النبوي والآخروي، ويعم نفعها على العباد، والبلاد، وعلى هذا فقطاع البر ينحصر بالأعمال، والأفعال التي يقوم بها العبد، العباد، وتنظم في أشكال قانونية، لنفع الغير طلباً للفلاح النبوي والآخروي " والمراد "في أشكال قانونية" سواء كانت شركة، أو جمعية، أو نحو ذلك مما يندرج تحت السلطة الإدارية. وبالفلاح حيث غاية العمل/ والفعل سواء بإفناق المال، وبذل الجهد الإنساني، قيد يحترز به عن كل فعل خيري قصر هدفه على نفع الغير، ومقتضى ذلك اصطحاب النية في كونه في "سبيل الله تعالى"
2. سيأتي في مبررات تكوين البرنامج المقترح الشواهد العلمية على تلك المقولة.
3. اقتصادي أمريكي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد.
4. توجد عدة تعاريف لهذا المصطلح وتعرض منها: تعريف الغرفة التجارية العالمية: " جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المنظمات لتحقيق التنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية" كما يعرفها (Pride & Ferrell) بأنها «التزام المنظمات المستمر للسلوك أخلاقياً والمساهمة في التطوير الاقتصادي من خلال نوعية حياة العاملين وأسرتهم، وكذا الالتزام اتجاه المجتمع بشكل عام" (فلا من عيسى، 2012م، ص 4)
5. كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا يبني عليها فروع فقهية أو آداب شرعية أو لا تكون عوناً في ذلك؛ فوضعها في أصول الفقه عارية - عبدالرحمن، 2005م، ص 94-95)
6. تمت كتابة توصيف كامل لكافة المقررات الدراسية: " وصف تعريفي بمقررات البرنامج"، ولكن لطول مسافته، تم حذفه، والدراسة على استعداد لمن أراد الاطلاع عليها، بإمداده بذلك التوصيف الشامل. وكذلك تم حذف الجدول الدراسي للمقررات.